تزايدت المعاناة الإنسانية بشكل كبير في قطاع غزة، حيث تشير التقارير إلى أن عدد الشهداء قد تجاوز 40,000 شهيد، بينهم 40% من النساء والأطفال، بينما بلغ عدد الجرحى أكثر من 100,000 جريح، يعاني العديد منهم من إصابات خطيرة. أجبرت الحرب أكثر من 1.6 مليون شخص على النزوح، مما أدى إلى أزمة إنسانية حادة. العمال تأثروا بشدة، حيث فقد 195,000 عامل وظائفهم، مما رفع نسبة البطالة الى 79.1% في قطاع غزة، و 50.8% في الضفة الغربية. أيضًا، استشهد 12 عاملًا فلسطينيًا في الضفة الغربية منذ بداية عام 2024، وتجاوزت الخسائر المالية في قطاع العمل 1.25 مليار دولار حتى الآن.

ان استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر وازدياد وتيرة الهجمات المتواصلة على الضفة الغربية من قبل المستوطنين تسببت في توقف عملية النمو الاقتصادي في فلسطين وارتفاع نسبة البطالة وانخفاض نسبة العمل وبالأخص النساء ، كما أثر على كافة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية فأصبح التنقل بين المدن والقرى أكثر خطورة في الضفة الغربية بسبب الهجمات المستمرة من قبل المستوطنين على الطرقات بين المدن والقرى.

ادت الأوضاع التي يتعرض لها العمال الفلسطينيون في الضفة الغربية (عمال داخل الضفة، عمال في اسرائيل ، عمال داخل المستوطنات الإسرائيلية) إلى فقدان الآلاف منهم لوظائفهم وأصبحوا بدون عمل وبالأخص بعد اتخاذ الحكومة الإسرائيلية قرارا بطرد العمال الفلسطينيين المتواجدين داخل اراضيها وإغلاق الطرقات بين المدن والمحافظات الفلسطينية، حيث هناك أكثر من أربعين ألف شهيد أكثرهم من الأطفال والنساء وأكثر من مئة ألف جريح وأكثر من عشرة آلاف مفقود. ونضع بين يديكم في هذا التقرير توثيق العديد من الجرائم والانتهاكات التي تعرض لها الشعب الفلسطيني الاعزل من قبل قوات الاحتلال الاسرائيلية

التي قتلت الاطفال والنساء والمدنيين في قطاع غزة، وقطعت الطرقات بمئات نقاط التفتيش في الضفة الغربية بين القرى والمدن.

أوضاع العمال الفلسطينيين داخل إسرائيل

مئات العمال من غزة احتُجزوا وأعيدوا قسراً إلى القطاع بعد 7 أكتوبر. يُذكر أن الكثير منهم تعرضوا لسوء المعاملة خلال الاحتجاز.

التهديد بفقدان آلاف العائلات الفلسطينية في الضفة الغربية لمصادر دخلها بسبب استبدال العمال الفلسطينيين بعمال أجانب داخل إسرائيل[1] .

العمالة الفلسطينية في إسرائيل تواجه مخاطر متزايدة

يواجه العمال الفلسطينيون الذين يعملون في إسرائيل ظروفًا متدهورة بشكل مستمر، حيث أدى تصاعد العنف والصراع إلى زيادة الضغوط عليهم. إسرائيل قامت بإعادة مئات العمال الغزيين المحتجزين منذ 7 أكتوبر إلى القطاع، بالإضافة إلى ترحيل الآلاف قسرًا. تتعرض العديد من العائلات الفلسطينية في الضفة الغربية لخطر فقدان مصادر دخلها نتيجة لهذه السياسات القمعية.[2]

إسرائيل متهمة بتعذيب الفلسطينيين المعتقلين

---

[1] تايمز أوف إسرائيل , BBC

[2] Times of Israel - Euronews

أفادت تقارير الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان بأن إسرائيل تقوم بتعذيب المعتقلين الفلسطينيين بشكل منتظم، خاصة بعد تصاعد الصراع الحالي. هذا يتضمن استخدام أساليب غير قانونية وانتهاك حقوق الإنسان الأساسية. يُذكر أن آلاف الفلسطينيين قد تم اعتقالهم بشكل تعسفي منذ أكتوبر 2023[3].

ارتفاع كبير في عدد القتلى بين عمال الإغاثة لعام 2024

شهد عام 2024 ارتفاعًا غير مسبوق في عدد القتلى بين عمال الإغاثة العاملين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. حيث تم استهدافهم بشكل مباشر من قبل قوات الاحتلال أثناء تأديتهم لواجباتهم الإنسانية. يتزايد الخطر على عمال الإغاثة في المنطقة، مما يضعف الجهود الإنسانية التي تستهدف تخفيف معاناة المدنيين[4].

ارتفاع نسبة الفقر في الأراضي الفلسطينية إلى مستويات غير مسبوقة

زادت نسبة الفقر في الأراضي الفلسطينية إلى أكثر من 55% نتيجة الصراع الحالي، حيث يعاني أكثر من نصف السكان من عدم القدرة على تلبية احتياجاتهم الأساسية. هذا الارتفاع يعكس التدهور الكبير في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ويزيد من معاناة الفئات الأكثر ضعفًا[5] .

---

[3] مفوضية حقوق الإنسان

[4] أوتشا

[5] UN News

تدهور أوضاع العمال الفلسطينيين في المناطق الصناعية الإسرائيلية

يعاني العمال الفلسطينيون الذين يعملون في المناطق الصناعية الإسرائيلية من تدهور كبير في أوضاعهم، حيث يتم استغلالهم بأجور منخفضة وساعات عمل طويلة دون توفير حقوقهم الأساسية. تأثرت هذه الأوضاع بشكل أكبر مع تصاعد الصراع، حيث أصبح العمال عرضة للمضايقات والتفتيشات التعسفية من قبل قوات الاحتلال[6].

إغلاق المصانع الفلسطينية نتيجة الأضرار الناجمة عن الحرب

تسببت الحرب في إغلاق العديد من المصانع الفلسطينية بسبب الأضرار الجسيمة التي لحقت بالبنية التحتية. أدى هذا الإغلاق إلى فقدان الآلاف من العمال وظائفهم، مما زاد من تفاقم البطالة والفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة[7].

تقليص الأجور وتأخر دفع الرواتب بسبب الأزمة الاقتصادية

تواجه الشركات الفلسطينية أزمة مالية خانقة أدت إلى تقليص الأجور وتأخر دفع الرواتب للعمال. هذا الوضع يزيد من الأعباء الاقتصادية على العمال الذين يعانون بالفعل من تدني مستوى المعيشة وارتفاع تكاليف الحياة. [8]

تزايد حالات التعذيب ضد العمال الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية

أفادت تقارير حقوقية بأن عدد حالات التعذيب ضد العمال الفلسطينيين المعتقلين في السجون

---

[6] الجزيرة

[7] الجزيرة, مؤسسة الدراسات الفلسطينية , BBC

[8] الجزيرة

الإسرائيلية قد زاد بشكل كبير منذ بداية الصراع الحالي. يُستخدم التعذيب كوسيلة للضغط على العمال للحصول على معلومات أو لإجبارهم على التعاون مع السلطات الإسرائيلية[9].

نقص حاد في المواد الأساسية في الأسواق الفلسطينية بسبب الحرب

نتيجة للحصار والقيود المفروضة على نقل البضائع، تعاني الأسواق الفلسطينية من نقص حاد في المواد الأساسية. هذا النقص أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والأدوية بشكل كبير، مما زاد من صعوبة الحياة اليومية للعمال وأسرهم، خاصة في قطاع غزة حيث يعتبر الوضع الإنساني كارثيًا[10].

تأثير الحرب على الشركات الفلسطينية: تقليص العمالة وساعات العمل

أثرت الحرب بشكل كبير على الشركات الفلسطينية، خاصة في الضفة الغربية، حيث أفادت **98.8%** من المؤسسات بتأثرها سلباً من الحرب. نتيجة لذلك، قامت **65.3%** من الشركات بتقليص عدد العمال، فيما قامت **73.3%** من الشركات بتقليص ساعات عمل بعض الموظفين. هذا التوجه يعكس مدى تدهور الوضع الاقتصادي ويضع مزيدًا من الضغوط على العمال الذين يعانون بالفعل من نقص في فرص العمل[11].

ارتفاع حاد في معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة

---

9 UN News, BBC، المفوضية السامية لحقوق الإنسان, منظمة العفو الدولية

10 BBC

11 منظمة العمل الدولية

أدى الصراع إلى زيادة مقلقة في معدلات البطالة، حيث بلغت **50.8%** في الأراضي الفلسطينية المحتلة ككل، مع ارتفاعها إلى **79.1%** في قطاع غزة، مقارنة بـ **32%** في الضفة الغربية. هذه الأرقام تعكس الانهيار الاقتصادي الشامل، حيث فقدت آلاف العائلات مصادر رزقها نتيجة للدمار واسع النطاق والتوقف شبه التام للنشاط الاقتصادي[12].

تصاعد الدعوات الدولية لوقف العنف وتقديم المساعدات الإنسانية

مع استمرار تصاعد العنف في الأراضي الفلسطينية، تزايدت الدعوات الدولية لوقف إطلاق النار وتقديم المساعدات الإنسانية. منظمات مثل الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر دعت إلى وصول غير مشروط للإمدادات الطبية والغذائية للمتضررين[13]

تفاقم أزمة التعليم في فلسطين بسبب الحرب

أدت الحرب إلى إغلاق العديد من المدارس في قطاع غزة والضفة الغربية، مما حرم أكثر من 300,000 طالب فلسطيني من حقهم في التعليم. كما أن العديد من المدارس تحولت إلى ملاجئ للنازحين، مما زاد من الضغط على البنية التحتية التعليمية الضعيفة[14] .

انكماش حاد في الاقتصاد الفلسطيني بسبب الحرب

---

12 منظمة العمل الدولية
13 أخبار الأمم المتحدة
14 أونشا

أدت الحرب الحالية إلى انهيار كبير في الاقتصاد الفلسطيني. حيث انكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 32.8% خلال الأشهر الثمانية الأولى من الصراع. وكانت التأثيرات أشد حدة في قطاع غزة حيث بلغ الانكماش 83.5%، مقارنةً بالضفة الغربية التي شهدت انكماشًا بنسبة 22.7%. هذا الانهيار يعكس تدمير البنية التحتية وتعطل النشاطات الاقتصادية الحيوية.

بسبب هذا التراجع الاقتصادي، بلغ معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ككل 50.8% نتيجة لتراجع الأنشطة الاقتصادية. في قطاع غزة، ارتفع معدل البطالة إلى 79.1%، وهو أحد أعلى معدلات البطالة في العالم بسبب الحرب. أما في الضفة الغربية، فقد وصل معدل البطالة إلى 32% نتيجة لتقلص فرص العمل[15].

تدهور الوضع الصحي في قطاع غزة نتيجة القصف المستمر التفاصيل

تسبب القصف المستمر في قطاع غزة في تدهور شديد للخدمات الصحية. حيث تعرضت المستشفيات والمراكز الصحية لأضرار بالغة، مما أدى إلى نقص حاد في الأدوية والمعدات الطبية. بالإضافة إلى ذلك، أُجبر العديد من المرضى على تلقي العلاج في ظروف غير آمنة أو الانتظار لفترات طويلة للوصول إلى الرعاية الصحية الأساسية[16]

[15] منظمة العمل الدولية
[16] الجزيرة, الأمم المتحدة, هيومن رايتس ووتش

الحكم التاريخي لمحكمة العدل الدولية: الاحتلال الإسرائيلي غير قانوني

أصدرت محكمة العدل الدولية حكمًا تاريخيًا يعتبر أن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية غير قانوني. هذا الحكم يُعد انتصارًا قانونيًا هامًا للفلسطينيين، حيث يعترف بأن إسرائيل تنتهك القانون الدولي من خلال استمرار احتلالها للأراضي الفلسطينية[17].

[17] Amnesty International

وفقًا للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين[18]

الخسائر البشرية

تجاوز عدد الشهداء في قطاع غزة أكثر من 40,000 شهيد منذ بداية الحرب، وهو رقم ضخم يعكس حجم العنف والدمار.

بلغ عدد المصابين 100,000 شخص، إضافة إلى وجود عشرات الآلاف من المفقودين. كما تم انتشال 520 جثة من مقابر جماعية داخل المستشفيات.

استشهد 2 من العمال الفلسطينيين أثناء محاولتهم الوصول إلى أماكن عملهم منذ بداية عام 2024، وذلك اثر استهدافهم من قبل قوات الاحتلال .
واستشهد عامل فلسطيني عام 2024 من الضفة الغربية خلال اعتقاله بمعتقل هداريم بالداخل المحتل
وارتقى عامل فلسطيني من غزة عام 2024 باحدى مراكز الايواء المخصصة في مدينة اريحا بالضفة الغربية اثر نوبة قلبية حادة قهرا على اوضاع عائلته في في غزة.

الأضرار المادية

تعرضت 150,000 وحدة سكنية للتدمير الكامل، في حين تعرضت 200,000 وحدة سكنية أخرى لأضرار جزئية جعلتها غير صالحة للسكن.

تم تدمير 332 مدرسة بشكل جزئي أو كلي، وكذلك 116 جامعة، مما أدى إلى تعطيل العملية التعليمية بشكل كبير.

[18] PGFTU

تعرض النظام الصحي لضربات قاسية، حيث تم استهداف 53 عيادة صحية، وأُجبرت 33 من أصل 35 مستشفى على الإغلاق نتيجة القصف أو نقص الوقود.

تضررت 206 مواقع أثرية وتراثية بشكل كبير بسبب القصف، ما يعكس حجم الدمار الثقافي في القطاع.

التأثير الاقتصادي والاجتماعي

تم إلغاء تصاريح 19,200 عامل فلسطيني من غزة كانوا يعملون في السوق الإسرائيلي منذ بداية الحرب، كما تم توثيق اعتقال 3,200 عامل منهم وإعادتهم إلى غزة.

ارتفعت نسبة البطالة إلى أرقام قياسية، حيث تجاوز عدد العاطلين عن العمل 350,000 فلسطيني في الضفة الغربية منذ 7 أكتوبر 2023.

تعرض قطاع غزة لعزلة كاملة عن الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه والاتصالات، مما أدى إلى توقف شبه كامل للنشاط الاقتصادي.

الوضع الصحي

أُجبرت 33 من أصل 35 مستشفى على الإغلاق نتيجة القصف أو نقص الوقود، مما جعل 350,000 مريضًا يواجهون خطر الوفاة بسبب عدم توفر الرعاية الطبية.

يعاني مليون شخص في قطاع غزة من خطر المجاعة، حيث تضررت المخابز والمرافق الغذائية بشكل كبير.

النساء في غزة

حوالي 60,000 امرأة حامل من النازحين في رفح يواجهن مصيراً مجهولاً بسبب التهديدات بتدمير المدينة. أكثر من 180 امرأة تلد يومياً في ظل ظروف صعبة للغاية.

النساء مجبرات على حلق شعرهن بسبب نقص المياه، مما يزيد من معاناتهن أثناء فترة الحيض.

حوالي 20,000 طفل ولدوا في الحرب تحت ظروف لا يمكن تصورها، بينما تُقتل امرأتان من الأمهات كل ساعة.

أصبحت 3,000 امرأة أرامل، ويعول حوالي 14,000 أسرة نساء فقط.

قتل أكثر من 10,000 امرأة وأصيب نحو 19,000 أخرى جراء الحرب. 37 طفلاً يفقدون أمهاتهم يومياً، إضافة إلى 155,000 امرأة حامل ومرضعة يواجهن صعوبات كبيرة في الحصول على المياه والرعاية الصحية.

النزوح القسري

في ظل هذه الظروف القاسية، يعاني مليونان من السكان من النزوح الداخلي، حيث يعيش 1,650,000 نازح في رفح وحدها. وتضررت العديد من المرافق الصحية والتعليمية بشكل كبير، حيث تضرر 332 مدرسة وجامعة بشكل جزئي، و116 مدرسة وجامعة تضررت كليًا، وتم استهداف 50 منشأة تابعة للأونروا، مما أدى إلى استشهاد 13 شخصًا وإصابة 195 آخرين من النازحين.

حالات اعتقال العمال

منذ اندلاع العدوان في 7 أكتوبر 2023، تزايدت عمليات اعتقال العمال الفلسطينيين، وخاصة أولئك الذين يعملون في سوق العمل داخل الأراضي المحتلة. تم توثيق العديد من حوادث الاعتقال التي استهدفت العمال من غزة والضفة الغربية، حيث تم اعتقال 6,500 عامل

فلسطيني حتى الآن. هؤلاء العمال، سواء كانوا من مواقع عملهم أو من مراكز الإيواء في الضفة الغربية، يعيشون في ظروف اعتقال قاسية، حيث يتعرضون للتنكيل والاعتداءات الجسدية (التعذيب) والتجويع أثناء التحقيق معهم من قبل الشرطة الإسرائيلية في مراكز الاعتقال مثل "أبو كبير" و"عناتوت" داخل الأراضي المحتلة.

بدأت سلسلة الاعتقالات في ديسمبر 2023، عندما تم اعتقال ثلاثة عمال من غزة في بلدة عقربا جنوب شرق مدينة نابلس، وفي الأسبوع الذي تلاه تم اعتقال 67 عاملاً من غزة في بلدة فرعون جنوب مدينة طولكرم. تزايدت حدة الاعتقالات في يناير 2024، حيث تم اعتقال 15 عاملاً من غزة في مجمع بلدية بديا مع اقتحام مجلس الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، بالإضافة إلى اعتقال 50 عاملاً فلسطينيًا من الخليل في يناير 16، أثناء مداهمات واسعة استهدفت العمال العالقين في أماكن عملهم.

استمرت الاعتقالات خلال الشهور اللاحقة، ففي فبراير 2024، تم اعتقال 49 عاملاً غزّاويًا من داخل مركز إيواء في نابلس، واعتقال 30 عاملاً في بلدة برطعة جنوب جنين. وفي مارس 2024، شنت قوات الاحتلال مداهمات واسعة النطاق استهدفت العمال في مناطق مختلفة، مما أدى إلى اعتقال 65 عاملاً وتحويل 36 منهم للتحقيق.

وصلت حملة الاعتقالات ذروتها في مايو 2024، حيث اعتقلت قوات الاحتلال عددًا كبيرًا من العمال من داخل شقق سكنية، ورشات عمل، وحتى من شاحنات أثناء تنقلهم إلى أماكن عملهم. من بين هذه الحوادث، كان هناك اعتقال 25 عاملاً فلسطينيًا بدون تصريح بالقرب من حاجز حزمة، واعتقال 54 عاملاً من موقع بناء في القدس.

تؤكد تقارير حقوقية وإفادات عمال غزة الذين تم الإفراج عنهم مؤخرًا أن ظروف الاعتقال تتسم بالقسوة، حيث يتعرض العمال للتعذيب والاحتجاز في ظروف غير إنسانية. ورغم ذلك، أفادت تقارير إسرائيلية بأنه لم يتم إثبات أي تهمة ضد العمال الفلسطينيين المعتقلين، حيث تبين

بعد التحقيق مع آلاف العمال أنهم لا يشكلون أي تهديد أمني، مما يبرز أن هذه الاعتقالات هي جزء من سياسة الاحتلال المستمرة في التنكيل بالعمال الفلسطينيين ومحاربة لقمة عيشهم.

العمال الفلسطينيون في الداخل المحتل

يعاني العمال الفلسطينيون الذين يعملون داخل الأراضي المحتلة من توقف كامل عن العمل، حيث يبلغ عدد هؤلاء العمال حوالي 225 ألفًا. نتيجة لهذا التوقف، انقطع مصدر دخلهم بشكل كامل، مما دفع بعضهم إلى بيع أثاث منازلهم لتوفير الطعام لعائلاتهم. الخسائر الشهرية التي يتكبدها هؤلاء العمال تقدّر بأكثر من 1.25 مليار شيكل، ما أدى إلى شلل اقتصادي في الضفة الغربية، وتسبب بفصل أكثر من 80 ألف عامل من وظائفهم في سوق العمل الفلسطيني.

في عام 2023، بلغ عدد "شهداء لقمة العيش" بين العمال الفلسطينيين 113 شهيدًا، مقسمين بين سوق العمل داخل الأراضي المحتلة والضفة الغربية وقطاع غزة. في سوق العمل داخل الأراضي المحتلة، ارتقى 79 شهيدًا، من بينهم اثنان استهدفهما المستوطنون واثنان آخران سقطا نتيجة الحرب الحالية. كما استشهد 12 عاملًا من غزة أثناء وجودهم في أماكن عملهم داخل الأراضي المحتلة، بما في ذلك ماجد أحمد زقول ومنصور نبهان ورش آغا، الذين استشهدوا جراء التعذيب أثناء التحقيق معهم في سجون الاحتلال بعد اعتقالهم عقب أحداث 7 أكتوبر.

أما في سوق العمل بالضفة الغربية وقطاع غزة، فقد استشهد 27 عاملًا في عام 2023. من بين هؤلاء الشهداء، استهدف مستوطنون أحد العمال أثناء عمله في قطف الزيتون في 28 أكتوبر 2023، واستشهد سائق سيارة أجرة نتيجة استهدافه من قبل قوات الاحتلال في محافظة الخليل بتاريخ 13 نوفمبر 2023. كذلك، استشهد عامل آخر على مفرق بيت عينون بالخليل أثناء

عمله كموزع للطرود في 20 ديسمبر 2023. إضافة إلى ذلك، استشهد خمسة عمال أثناء محاولتهم الوصول إلى

أماكن عملهم، 22 شهيدًا آخرين منذ بداية عام 2024، منهم اثنين اثر استهدافهم من قبل قوات الاحتلال أثناء محاولتهم الذهاب والعودة من اماكن عملهم بالداخل المحتل وهما من محافظة الخليل.

في الضفة الغربية

لم تسلم المدن الفلسطينية من اقتحامات الاحتلال وهدم المنازل واستهداف المدنيين، حيث أنه منذ 7 أكتوبر 2023، استشهد 620 فلسطينيًا في الضفة الغربية، وارتفعت نسبة البطالة إلى 350,000 شخص بعد توقف العمل في السوق الإسرائيلي. كما يعاني العمال الفلسطينيون من الاعتقال والاضطهاد، حيث تم اعتقال 15,118 فلسطينيًا في الضفة الغربية وغزة منذ بداية العدوان، ويبلغ عدد الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية على الأقل 11,000 شخص، بينهم 355 طفلًا و184 امرأة.

الاستهداف والاقتحام :المدن الفلسطينية مثل القدس، نابلس، جنين، طولكرم، رام الله، بيت لحم، الخليل، أريحا، سلفيت، وقلقيلية تعاني من اقتحامات الاحتلال، هدم المنازل، واستهداف المدنيين والأطفال.

الشهداء:

- 527شهيدًا في الضفة الغربية خلال عام 2023.
- 664 شهيدًا بعد 7 أكتوبر 2023.
- 346 شهيدًا في أول 8 أشهر من عام 2024.

هدم المنازل:

- أكثر من 1363 منزلًا هدمها الاحتلال منذ أحداث 7 أكتوبر 2023.
- أكثر من 495 مبنى وبيت دمرهم الاحتلال في عام 2023.

النازحين :أكثر من 4,509 نازح في الضفة الغربية بسبب هدم المباني والمنازل.

الأسرى :هناك نحو 9,600 أسير فلسطيني من الضفة الغربية في معتقلات الاحتلال.

التنقل:

- التنقل بين المدن في الضفة الغربية يشكل خطرًا كبيرًا بسبب الحواجز والإجراءات القسرية، مما يجعل السفر يستغرق وقتًا أطول من المعتاد.
- الوقت الطبيعي للوصول من نابلس إلى رام الله هو 50 دقيقة، لكن مع الإجراءات الحالية، يحتاج إلى 3 ساعات كحد أدنى.
- جسر الملك حسين، المنفذ الوحيد للسفر لـ 3.5 مليون فلسطيني، يفتح فقط ثلاث ساعات يوميًا ويغلق تمامًا يوم السبت.

العمال بالداخل المحتل:

- شرطة الاحتلال تقتحم أماكن سكن العمال وتلاحقهم حتى وهم في عملهم بالتنسيق مع أصحاب العمل الإسرائيليين.
- أكثر من 6,500 حالة اعتقال إجرامية لعمال فلسطينيين، سواء كانوا من غزة أو الضفة الغربية.

225,000 عامل توقف عن عمله من بداية احداث 7 اكتوبر 2023

- تقديم الطعام والمساندة القانونية لـ 4,350 عاملًا من غزة في مراكز الإيواء.

الخط الساخن :الرقم المجاني للطوارئ هو 1800-120-120، والذي فعله الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين.

الخسائر الاقتصادية :تقدير خسائر العمال الفلسطينيين منذ 7 أكتوبر 2023 هو مليار يورو.

- ارتفاع نسبة البطالة في كل فلسطين بالضفة الغربية وغزة والداخل المحتل إلى اكثر من 500,000 عاطل عن العمل بعد 7 أكتوبر 2023،